مجلة الشرق الاقتصادية للدراسات والأبحاث

AL-SHARQ ECONOMIC JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH

مجلة الشرق للدراسات والأبحاث الاقتصادية

العدد الثالث كانون ثاني –آذار 2021

مجلة علمية محكمة تهتم بنشر الأبحاث والدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية تصدر عن المكتب الحركي للاقتصاديين – إقليم شرق غزة

غزة - فلسطين

أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني 1994 – 2018

The impact of the domestic resource gap on the Palestinian GDP 1994-2018

رائد محمد حلس
باحث دكتوراه في فلسفة الاقتصاد / كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

عبد العظيم سليمان المهل
الأستاذ الدكتور في فلسفة الاقتصاد / نائب مدير جامعة إفريقيا العالمية – الخرطوم

علي أحمد الأمين
رئيس قسم الاقتصاد / كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم فجوة الموارد المحلية وتطورها في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994 – 2018)، وقياس أثرها على الناتج المحلّي الفلسطيني.
واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل البيانات، وكذلك على أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر فجوة الموارد المحلية وقياس درجة ارتباطها بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA)

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي، وتنسجم هذه النتيجة مع واقع تطور فجوة الموارد السالبة في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية لتمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني تكون قادرة على معالجة فجوة الموارد المحلية من جهة، وتجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل من جهة أخرى.

Abstract

The study aimed to determine the size of the local resource gap and its development in the Palestinian economy during the period (1994-2018), and measure its impact on the Palestinian GDP.

The study relied on the descriptive and analytical approach to present and analyze the data, as well as on the standard analysis method to measure the impact of the local resource gap and measure its relevance to the GDP on the Palestinian economy, using the statistical program (STATA).

The results of the study showed the existence of a long-term complementary relationship between the domestic resource gap and the gross domestic product, and this result is consistent with the reality of the development of the negative resource gap in Palestine, which was affected by the low saving rates during the period under study.

The study recommended the necessity of adopting a strategy for financing the domestic resource gap, relying on the self-capacities of the Palestinian economy, capable of addressing the local resource gap on the one hand, and avoiding the Palestinian economy from the possibility of any distortions or bottlenecks associated with the development process in the future on the other hand.

الكلمات المفتاحية: فجوة الموارد المحلية – الناتج المحلي الإجمالي – الاقتصاد الفلسطيني.

أولًا: مقدمة الدراسة

1. خلفية المشكلة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية متعددة نتيجة للربط القسري الطويل طويل الأمد مع الاقتصاد الإسرائيلي، بكافة أدواته وأشكاله، وتتكون هذه الاختلالات من مجموعة من الاختلالات في أسواق السلع والخدمات والموارد المالية وتشوهات المرافق العامة والبنى التحتية وتشوهات مصالح الفئات والأشخاص التي نجمت عن ارتباط مصالح فئات فلسطينية معينة بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى التشوهات الجغرافية نتيجة للسيطرة الإسرائيلية على الأرضي ومصادرتها وعدم بسط السيادة على مختلف الأراضي الفلسطينية.

وتعتبر فجوة الموارد المحلية من أخطر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الخلل الهيكلي العميق بين الادخار المحلي والاستثمار الإجمالي الذي ولد فجوة الموارد المحلية، والذي يرتبط

هذا الخلل أيضًا بعوامل الطبيعة الخاصة لنشأة الاقتصاد الفلسطيني، الذي نما وتشكل بطريقة مشوهة وغير سلمية بسبب الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وبسبب التبعية القسرية للاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد الاحتلال التي حرمته من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقاً لأهدافه وتطلعاته من جهة أخرى.

كما أن التدني الواضح والمستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني والدخل القومي، مع تضافر عوامل أخرى منها ضعف نمو الناتج المحلّي الإجمالي والإنفاق الاستثماري أدى في المحصلة إلى تحقيق الادخار معدلات منخفضة ومعدلات سالبة في بعض السنوات، أدت إلى قدرة الادخار الاجمالي على تمويل الاستثمارات بالحجم المطلوب لتغطية الطلب الكلي في الاقتصاد الفلسطيني.

2. تحديد المشكلة

تتمحور مشكلة الدراسة، حول تأثير فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بينهما تحليلاً يستند إلى تفهم طبيعة الخلل الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني، ومن هنا يمكن تحديد سؤال الدراسة الرئيسي بما يلي:

ما أثر فجوة الموارد المحلية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للفترة 1994 – 2018؟

ويتفرع عن هذا السؤال، عدة أسئلة فرعية وفقاً لما يلي:

- ما حجم فجوة الموارد المحلية المترتبة في الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هي علاقة فجوة الموارد المحلية بالناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على استدامة النمو في الناتج المحلي؟

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد حجم فجوة الموارد المحلية وتطورها في الاقتصاد الفلسطيني.
- قياس أثر فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلّي الفلسطيني.
- اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل معالجة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

4. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في جانبين هما:

- **الأهمّيّة العلميّة:** وتتمثل في أن فجوة الموارد المحلية تمثل موضوعاً هاماً بأحد الاختلالات الهيكلية الاقتصادية التي تواجه تطور الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب تغطية الفجوة ما بين الادخار والاستثمار لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- **الأهمّيّة العمليّة:** وتتمثل في أن تحليل فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني والعوامل التي أدت إلى وجودها وتطورها وقياس أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن أنْ توفّر رؤية لصانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، وتمكينهم من صياغة السياسات الاقتصاديّة الّتي قد تساهم في تحفيز النموّ والتنمية المستدامة، فمثل هذا التحليل يفضي إلى استشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة السياسات الاقتصادية الملائمة من أجل معالجة فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني.

5. فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضية أساسية مفادها **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.**

وينبثق علن هذه الفرضية، فرضية ثانوية أخرى، تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلا من (الاستهلاك النهائي، الاستثمار، صافي التجارة الخارجية، صافي تعويضات العاملين، صافي التحويلات الجارية من الخارج) والناتج المحلي الإجمالي.

6. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات ونفيها، اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، لعرض وتحليل البيانات، كما اعتمدت على أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر فجوة الموارد المحلية وقياس درجة ارتباطها بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني.

7. حدود الدراسة

- **الحد الزمني:** تبدأ الدراسة من بداية العام 1994 لتمتد إلى العام 2018م.

- **الحد المكاني:** داخل حدود الدولة الفلسطينية، وتحديدًا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.
- **الحد الموضوعي:** تركّز الحد الموضوعي للدراسة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديدًا في قياس أثر فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلّي الفلسطيني.

8. الدراسات السابقة

- **دراسة (صبيح، 2011):**

هدفت الدراسة إلى: دراسة فجوة الادخار ومصادر تمويلها في الفترة (1994 – 2009)، وتحديد أهم العوامل ذات العلاقة والمؤثرة بهذه الفجوة، باعتبارها واحدة من الاختلالات الهيكلية الرئيسية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وذات دلالة معنوية بين فجوة الادخار وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة ما بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والعجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وصافي التحويلات الجارية من الخارج، والناتج (الدخل) الإجمالي، حيث ترافقت الزيادات المتحققة في هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، مع اتساع فجوة الادخارات المحلية.

- **دراسة (حلس، 2013):**

هدفت الدراسة إلى تحديد حجم فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2010)، وتحليل تطوراتها والتعرف على أسباب وجودها ودراسة طرق تمويل فجوة الموارد المحلية من المصادر المختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لتغطية الاستثمار الإجمالي، ولد فجوة الموارد المحلية خلال الفترة (1995–2010)، بالإضافة إلى أن ضعف مصادر التمويل الداخلي في الاقتصاد الفلسطيني أدى إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (القروض، المنح والمساعدات، الاستثمار الأجنبي المباشر) لتغطية وسد فجوة الموارد المحلية، الأمر الذي ساهم في ارتهان الاقتصاد الفلسطيني للمساعدات الخارجية التي أصبحت العامل الرئيسي المؤثر في النمو الاقتصادي.

- **دراسة (آدم، 2015):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في السودان، والتعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح، والاستثمار).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في السودان، ووجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والنمو الاقتصادي في السودان، كما أن تحقيق الادخار المحلي معدلات سالبة والنمو الاقتصادي معدلات موجبة في بعض السنوات أدى إلى لجوء الجهات المسئولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج أو الداخل لتغطية الفجوة.

- **دراسة (عمران، 2016):**

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين معدل الادخار والاستثمار في المدى الطويل، ودراسة تطور هيكل الادخار في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار، وقياس حجم الفجوة بين الادخار والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاستثمار والادخار نتيجة زيادة الادخار بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار البترول والذي أدى إلى ارتفاع مدخولات الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي زيادة حجم الادخار المحلي، وهذه الزيادة تحولت على شكل استثمارات سواء محلية أو أجنبية.

- **(Josser and others, 2016) study:**

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير فجوة الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي على عينة من 65 دولة نامية للفترة 1981-2014.

وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الادخار على النمو الاقتصادي إيجابي وذو دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها مدخرات على الاستثمار، بينما تأثير الادخار على النمو الاقتصادي سلبي وليس له دلالة إحصائية في البلدان النامية التي كان لديها استثمار على المدخرات.

- **(Palampanga & Hasanuddin, 2017) study:**

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين فجوة الموارد المحلية والحساب الجاري في إندونيسيا باستخدام البيانات من عام 2010 إلى عام 2014، وتصنيف الفجوات في

الاقتصاد المحلي الاندونيسي والمتمثل في القدرة الاستيعابية المحلية لفجوة الدخل القومي، والمدخرات الوطنية الإجمالية وفجوة الاستثمار، فجوة القطاع الخاص (الادخار الخاص مطروحًا منه الاستثمار الخاص)، وفجوة القطاع العام (الضريبة مطروحًا منها الإنفاق الحكومي).

وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين المدخرات الوطنية الإجمالية والناتج القومي الإجمالي في إندونيسيا، ووجود فجوة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي نتج عنها عجز في الحساب الجاري في إندونيسيا خلال فترة الدراسة 2010–2014.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة البحث والتحليل لأثر الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي وفجوة الموارد المحلية ومصادر تمويلها والحد من تعاظمها، وتحليل العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار، ومحددات الادخار والاستثمار، وأثر الادخار والاستثمار في النمو الاقتصادي وفجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتختلف هذه الدراسة عن مثيلاتها السابقة في أنّها تخصصت في قياس أثر فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلّي الإجمالي، وتختلف أيضًا عن الدراسات السابقة في حدودها الزمنية، حيث تغطي فترة زمنية حديثة من عام 1994 – 2018.

9. هيكل الدراسة:

تمّ تقسيم الدراسة خمسة أقسام، يتناول القسم الأول مقدمة الدراسة، بينما يتناول القسم الثاني مفهوم فجوة الموارد المحلية – إطار نظري، ويستعرض القسم الثالث تحليل تطور فجوة الموارد المحلية ونسبتها من الناتج المحلّي الفلسطيني، بينما يتناول القسم الرابع أسباب وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني، والقسم الخامس يدرس تأثير فجوة الوارد المحلية على الناتج المحلّي الفلسطيني، وتنتهي الدراسة باستعراض النتائج والتوصيات.

ثانيًا: فجوة الموارد المحلية – إطار نظري

بالرجوع إلى أساسيات النظرية الاقتصادية، تتضح العلاقة بين المدخرات المحلية والتمويل الخارجي من خلال ما يعرف بتحليل نموذج الفجوتين، الذي يتمثل في الاقتصاديات النامية بوجود فجوتين، فجوة الموارد المحلية (فجوة ادخارية) والمتمثلة بالإمكانات الفعلية المتحققة من (الموارد الحقيقية والنقدية)، تناظرها فجوة أخرى هي فجوة التجارة الخارجية (فجوة الصرف الأجنبي) (دراز، 1987، ص22)

والمتمثلة بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد القومي ففي حالة تعادلها، فلا وجود للفجوة، وفي حالة عجز الموارد الحقيقية والنقدية عن الوفاء بالاحتياجات التمويلية، فعندئذٍ تكون أمام فجوة الموارد المحلية، وبناءاً عليه، فإن دور التمويل الخارجي يكمن في تغطية هاتين الفجوتين الناتجة عن نقص التمويل المحلي (Wall, 1983, p291).

ولذلك يتم الاعتماد على التمويل الدولي لسد هذا النقص (–) ولكن ثمة فجوة ثالثة عادةً ما تظهر بتأثير الفجوتين إنها (فجوة الطاقة الاستيعابية) تلك الفجوة التي تستجيب بدرجة عالية للاستثمار، والأخير يستجيب هو الآخر بدرجة أكبر لحصيلة النقد الأجنبي، فعندما يعاني البلد من شح في النقد الأجنبي، فإن العبء الأكبر لتمويل الاستثمار سوف يقع على الادخار المحلي "العائلي والحكومي" إلا أن هذا الأخير لن يكون بمقدوره تغذية هيكل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية من دون أن ينتاب ذلك الهيكل الاختلال والتشويه بسبب ارتفاع المكون الأجنبي الذي تطلبهُ، عندئذٍ ستواجه متطلبات جديدة لتحقيق وتمويل التنمية (عثمان وآخرون، 2007، ص7). وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يضمن تساوي الفجوتين في المستقبل فهذا أمر غير مؤكد.

- **مفهوم فجوة الموارد المحلية**

يقصد بفجوة الموارد المحلية، الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية المتاحة والاستثمارات الكلية في الاقتصاد (يونس، 2011، ص34)، أو هي الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف (محمد، 2006، ص23) نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وانخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه، واستخدامه في مجالات هامشية، في الغالب، وعدم توجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، فضلاً عن فشل السياسات الاقتصادية وعدم قدرتها على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهة هذه الاختلالات.

وعادة فإن المجتمع إزاء هذه الحالة يواجه ثلاث احتمالات لمعالجة القصور في المدخرات المحلية وسد الفجوة بين الاستثمار المخطط والادخار المحلي المتحقق وهي (زكي، 1985، ص23):

الاحتمال الأول: هو أن يرضى المجتمع بمعدل اقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية، وهو ما يعد حلاً غير مقبول اقتصاديا واجتماعيا في العديد من الدول لما يترتب عليه من إبطاء عملية التنمية.

الاحتمال الثاني: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي والذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية وذلك لكي يتمكن البلد من

رفع معدل ادخاره المحلي، وهذا المسلك يؤدي إلى تحويل الادخار الكامن إلى ادخار فعلي أو حقيقي، وهذه العملية تحتاج إلى تغيير جذري للواقع السائد في الدول التي تعاني من الفجوة في الموارد المحلية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية (أبو قشوة، 1985، ص20).

الاحتمال الثالث: هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي.

فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا من النمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب معدلا معينا من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي (القروض الخارجية، الاستثمارات الأجنبية، المساعدات وغيرها).

والتي يفترض أن تقوم بدور مهم وكبير في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. رغم أن تجارب بعض الدول النامية تشير إلى عدم قدرة التمويل الخارجي بأشكاله المتعددة على القيام بدوره المأمول في تسريع وانجاز عملية التنمية لاعتبارات متعددة يتعلق بعضها بمدى كفاءة الجهاز الإداري ونزاهته ومرونة الجهاز الإنتاجي وغيرها.

ولابد من الإشارة إلى أن حجم هذه الفجوة يتفاوت من بلد إلى آخر تبعًا للظروف السائدة فيه، كدرجة النمو الاقتصادي، أو مستوى الناتج، وعدد السكان ومعدل الميل الحدي للادخار ويتم تقدير فجوة الموارد المحلية بتقدير متغيرين يتأثران بالدخل وهما: الادخار والاستثمار.

وتتمثل فجوة الموارد في المعادلة التالية (Cairncross, 1962, p60):

فجوة الموارد المحلية (الفجوة الادخارية) = الادخار – الاستثمار

وهنا يجب التمييز بين الفجوة الناتجة عن خلل هيكلي في الاقتصاد، يجعل هذه الفجوة مستمرة، وبين الفجوة المؤقتة الناتجة عن زيادة موسمية في حجم الاستثمار أو انخفاض مؤقت في حجم الادخار نتيجة دورة كسادية أو عوامل طارئة، فالخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية يحول دون زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة مستمرة بسبب ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وضعف القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى آثار هذا الخلل الهيكلي على الاستثمار وعدم تطور حجمه نتيجة مجموع العوامل التي تعاني منها الدول النامية كمعوقات للتنمية.

ثالثًا: تحليل تطور فجوة الموارد المحلية ونسبتها من الناتج المحلّي الفلسطيني

يبين الشكل رقم (1)، وجود فجوة كبيرة وعميقة في الموارد المحلية في فلسطين واتساعها سنة بعد أخرى خلال الفترة (1994 – 2018)، وذلك نتيجة أن قيم إجمالي الاستثمار كانت تفوق قيم إجمالي الادخار في معظم السنوات وبالتالي فإن معدلات الادخار المنخفضة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة كبيرة في الموارد المحلية، وهذه الفجوة كانت سالبة في معظم سنوات الدراسة، ما عدا الأعوام 2007، 2008، 2009، كانت موجبة.

– شكل رقم (1): فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 - 2018).

- المصدر: إعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (1).

وتشـــير بيانات الجدول رقم (1): أن متوســـط حجم فجوة الموارد المحلية في فلســـطين خلال الفترة (1994 – 1999) بلغ نحو (-1404.2) مليون دولار، في حين بلغت نســـبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-22.6%) ولقد استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع في تلك الفترة، رغم ما شـــهده الناتج المحلي الإجمالي من زيادة. كما ازداد الناتج المحلي الإجمالي من 5057.7 مليون دولار في عام 1994، إلى 7784.4 مليون دولار في عام 1999، وبنســـبة زيادة قدرها 45.6%.

وقد أدت الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستهلاك النهائي. إذ ازداد الاستهلاك النهائي من 6008.2 مليون دولار عام 1994، إلى 8796.3 مليون دولار في عام 1999.

وقد تطلب تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدلات مناسبة لنمو الاستثمار، والذي ازداد من 1800.3 مليون دولار عام 1994، إلى 3239.1 مليون دولار عام 1999(معهد أبحاث السياسات الفلسطيني – ماس، 2001، ص29).

ومن ثم فإن التطور الحاصل في العلاقة بين الادخار والاستثمار لم يساهم في تقليص فجوة الموارد المحلية، وإنما ساهم في توسيع هذه الفجوة، من (−1122) مليون دولار عام 1994، إلى (−2006.6) مليون دولار عام 1999.

ويعزى هذا التوسع والتطور في الفجوة إلى تدهور الدخل الناتج عن المشاكل المحيطة والمتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني بتدني مستوى الإنتاج إلى درجة عدم قدرته على استيعاب الطلب المحلى على السلع والخدمات من قبل الحكومة والأفراد، بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، وتفشي ظاهرة الفقر والتي بلغت نسبتها 26.9% عام 1995، و21% في عام 1999، إضافة إلى معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 18.2% عام 1995، و11.8% في عام 1999 (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2001، صxix)، مما جعل الادخار منخفضًا أو بمعنى آخر أن الادخار لا يفي بمتطلبات الاستثمار الذي يسمح بإنتاج سلع وخدمات تقابل الطلب المحلي، وعليه فإن انخفاض الدخل أدى إلى انخفاض حجم الاستهلاك والادخار وبالتالي ساهم في توسع فجوة الموارد المحلية.

جدول رقم (1): متوسط حجم فجوة الموارد المحلية ونسبتها من الناتج المحلّي الفلسطيني للفترة (1994 - 2018)

الفتـرة	متوسط الفتـــرة		فجوة الموارد المحلية	فجوة الموارد المحلية كنسبة من GDP (%)
	الادخـــار	الاستثمار		
1999 - 1994	774.0	2178.2	-1404.2	-22.6
2005 - 2000	413.0	1874.8	-1461.8	-20.5
2011 - 2006	1679.2	1946.4	-267.2	-2.0
2018 - 2012	1625.8	3553.5	-1927.7	-13.6

- **المصدر: إعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الملحق رقم (1).**
- المبالغ بالمليون دولار

وعلى الرغم من تراجع معدلات الادخار الإجمالي والاستثمار الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2005)، إلا أن حجم الاستثمار الإجمالي كان يفوق حجم الادخار الإجمالي مما أدى إلى استمرار وجود فجوة الموارد المحلية واتساعها في فلسطين خلال تلك الفترة، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (−1461.8) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (−20.5%).

ويعود استمرار وجود فجوة الموارد المحلية في فلسطين في تلك الفترة إلى انخفاض حجم الادخار الإجمالي والاستثمار، حيث انخفض متوسط حجم الادخار الإجمالي من 774 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 413 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وانخفض متوسط حجم الاستثمار الإجمالي من 2178.2 مليون دولار في الفترة (1994 – 1999) ليصل إلى 1874.8 مليون دولار خلال الفترة (2000 – 2005)، وبالإضافة أيضًا لما شهدته تلك الفترة وتحديدًا اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، حيث أصبح هناك اتجاه مخالف للأوضاع الاقتصادية التي كانت عليها قبل تلك الفترة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.6% والذي بلغت قيمته 7118.4 مليون دولار، وقد أدى الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في إجمالي الاستهلاك، وانخفاض في الادخار والاستثمار ويعزى هذا الانخفاض إلى الصعوبات الجمة التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بسبب تعسف الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية التي أصابت كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالشلل التام، حيث قامت (إسرائيل) بتدمير المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، وتجريف الأراضي الزراعية، وقامت بإغلاق المعابر والحدود، وشددت من حصارها على المدن والقرى الفلسطينية، ومنعت حرية الحركة للبضائع والسلع والمواد الأولية من وإلى فلسطين، كما أوقفت القوى العاملة الفلسطينية عن العمل سواء داخل (إسرائيل) أو داخل المناطق الفلسطينية، مما ساهم في انخفاض فرص العمل، وارتفاع معدل البطالة في فلسطين إلى 14.1% عام 2000 (صندوق النقد العربي، 2001، ص333)، كما لم تتجاوز إسهامات السلطة في استثمارات القطاع العام لسنة 2001 مبلغ 15 مليون دولار فكانت إسهامات هامشيه، وكما أن إجمالي الاستثمار انخفض بنسبة 17 % في العام 2000، مقارنة بما كان عليه في عام 1999 (البنك الدولي، آب / 2002، ص13).

ويقدر البنك الدولي بأن إجمالي الاستثمار في القطاع العام قد تراجع بنسبة 19% في عام2000، وبنسبة 30% في عام 2001 (البنك الدولي، حزيران / 2002، ص16–17)

وقد استمر التراجع والانخفاض لحجم الادخار في تلك الفترة (2005–2002)، حيث كانت معدلات الادخار المنخفضة أو السالبة والأقل من معدلات الاستثمار قد ولدت فجوة الموارد المحلية السالبة في تلك الفترة. حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2005 نحو (–1700.2) مليون دولار في حين كانت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (–19.5%) (انظر الملحق رقم: 1).

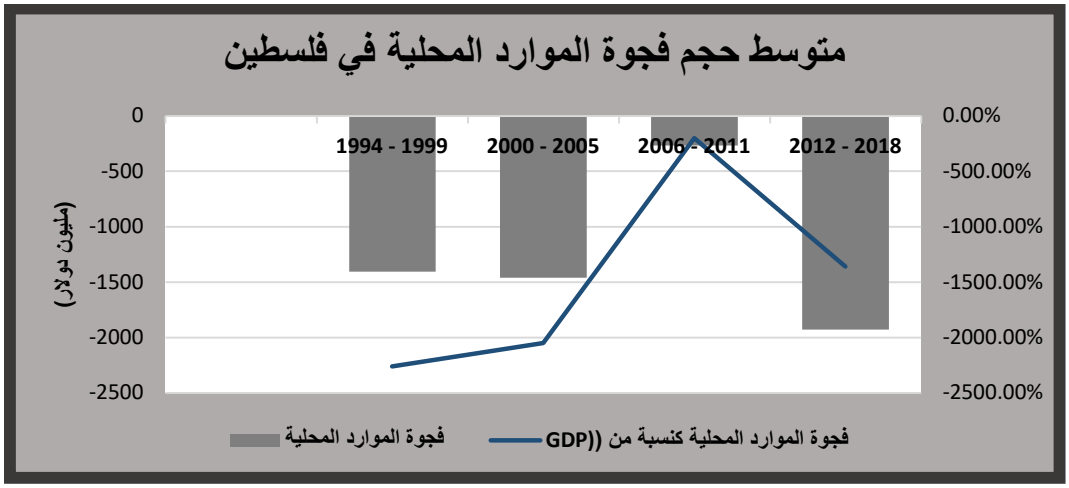

- **شكل رقم (2): متوسط حجم فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 -2018)**
- **إعداد الباحثون بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1).**

تراجعت فجوة الموارد المحلية بشكل كبير خلال الفترة (2006 – 2011)، حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية (-267.2) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (-2%) (GDP).

ويعزى هذا التراجع إلى عدد من الأسباب أهمها، ما شهدته بداية تلك الفترة وتحديدا في العام 2006، وهو انخفاض معدل الادخار مقارنة مع معدل الاستثمار مما ولد فجوة عميقة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في ذلك العام(-1172.6) مليون دولار، وذلك على تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في ذلك العام بالتطورات السياسية المحلية والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي بشكل خاص، إذ تعرض الاقتصاد الفلسطيني لتحديات كبيرة إثر فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، ومما أدى إلى اعلان العديد من الجهات المانحة الرئيسية عن وقف المساعدات للسلطة الفلسطينية، وفرض الجهات المانحة قيودًا مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة عبر حظر التحويل المالي إلى حساب الخزينة الموحدة للسلطة الفلسطينية، بجانب قيام الاحتلال الإسرائيلي بوقف تحويل العوائد الجمركية التي تحصلها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر بنحو 55 مليون دولار شهريًا، والتي تكفي وحدها لتمويل نحو 60% من الإنفاق الجاري للموازنة الفلسطينية (صندوق النقد العربي، 2007، ص249).

وكذلك أدت إجراءات الحصار المالي المتخذة من قبل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى تفاقم وضع الاقتصاد الفلسطيني، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الدخل القومي الإجمالي وحصة

الفرد منهما، وقد تزايد عجز الناتج المحلي الإجمالي عن تغطيته للاستهلاك الإجمالي (النهائي) البالغ نحو 124.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006، مقابل بلوغه نسبة 125.7% عام 2005 ونسبة 113 عام 1999، مما يشير إلى تزايد القصور في قدرة الناتج المحلي الإجمالي على توليد ادخار محلي يسهم في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني (صندوق النقد العربي، 2007، ص249).

وبالتالي انعكست هذه التطورات على تراجع وهبوط مستوى الاستثمار شأنه شأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعليه نلاحظ أنه خلال العام 2006، تراجع الإنفاق الاستثماري بنسبة –6 % مقارنة مع نمو بنحو 6.7% عام 2005، ليشكل نسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ما كان عليه عام 2005 حوالي 22.1 %، وذلك جراء التراجع الكبير الذي طرأ على الاستثمار الحكومي وما لذلك من انعكاسات واضحة سواء على الاستثمار في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية (أبو جامع، 2010، ص9).

وبشكلٍ عام تعاني فلسطين من نقص في الادخار الإجمالي كونه ادخارًا منخفضًا أو سالبًا مما تسبب في فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة باستثناء الأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2007 نحو 631.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 7%، بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2008 نحو 1954.1 مليون دولار، وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 20.3%، ومن ثم بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2009 نحو 21.3 وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 0.2% (انظر الملحق رقم 1).

ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة صافي التحويلات الجارية من الخارج، ومعظمها على شكل مساعدات من الدول المانحة والتي ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة والمناخ الاستثماري، وتحويلات الفلسطينيين العاملين أو المقيمين في الخارج إلى أهاليهم في الداخل، حيث بلغ صافي التحويلات الجارية من الخارج 3355.8 مليون دولار عام 2007، ونحو 4763.7 مليون دولار عام 2008 وحوالي 3236 مليون دولار عام 2009(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، ص84).

كما يتضح انخفاض الادخار الإجمالي وبشكل ملحوظ في عامي (2010، 2011) وكان متزامنا مع ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الإجمالي وهو ما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة حيث بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2010 نحو–1016.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (–9.2 %) بينما بلغت فجوة الموارد المحلية في العام 2011 نحو –2020.7 مليون دولار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (–16.6%)، ويعزى هذا التحسن والارتفاع الملحوظ في إجمالي الاستثمار

في الأراضي الفلسطينية هذين العامين، إلى التهدئة التي تمت بين الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية بعد الحرب التي شنتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة أواخر عام 2008، مما ترتب على ذلك تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية، إضافة إلى الانجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية والأمنية، والمدعومة بمساعدات خارجية ساهمت بشكل كبير في تحسن البيئة الاستثمارية إضافة إلى تخفيف القيود على حركة الأفراد والتجارة بين الأراضي الفلسطينية والعالم الخارجي (سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص22)، وبالرغم من تحسن إجمالي الاستثمار إلا أنه فاق إجمالي الادخار مما تسبب في وجود فجوة الموارد المحلية.

- استمرت فجوة الموارد المحلية بالتوسع خلال الفترة (2012 – 2018)، فهي في تزايد مستمر حيث بلغ متوسط فجوة الموارد المحلية في تلك الفترة حوالي (–1927.7) مليون دولار، في حين بلغت نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (–13.6 %).

ويعزى هذا التوسع في فجوة الموارد المحلية إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني في تلك الفترة لسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الفلسطينية عبر شن الحروب والحملات الأمنية، والحجز على أموال المقاصة التي تجبيها (إسرائيل) نيابة عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حرية التنقل والنفاذ والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة (صندوق النقد العربي، 2016، ص357).

كما شهدت تلك الفترة أيضًا وبخاصة في العامين الأخيرين 2017، 2018، تباطؤ الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفلسطيني جاء حصيلة الانكماش الواسع الذي أصاب الاقتصاد في قطاع غزة، بجانب استمرار فقدان الزخم في اقتصاد الضفة الغربية، حيث دخل اقتصاد قطاع غزة في هذين العامين في حالة من الركود أدت إلى تدهور الناتج المحلي لعامين متتاليين متأثرًا بتواصل الانخفاض الحكومي بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في منتصف عام 2017، بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، إضافة إلى استمرار التدهور في مستويات الحصار والإغلاق منذ العام 2006، والاعتداءات المتواصلة التي تعرض لها قطاع غزة، إلى جانب التراجع في الدعم الخارجي سواء للمشاريع التطويرية أو لبعض المؤسسات الحيوية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من خدماتها نسبة كبيرة من عائلات القطاع (سلطة النقد الفلسطينية، 2019، ص7).

وبذلك فقد أدت سياسة الحصار والاغلاق والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على القطاع إلى تحويل قطاع غزة إلى حالة إنسانية، حيث يتلقى حوالي 80% من السكان مساعدات غذائية من الأونروا وغيرها من وكالات الإغاثة الدولية، حيث وصلت نسبة الفقر إلى حوالي 48%، والفقر الشديد 21%، وارتفعت حالة انعدام الأمن الغذائي إلى 57% (حلس، 2017، ص6).

وفقًا لما سبق يرى الباحثون أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال هيكلي عميق ما بين الادخار والاستثمار، يظهر في عدم كفاية الادخار القومي المتاح، وعجزه عن تغطية الاستثمار الإجمالي، فخلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (1994 – 2018)، كانت قيم الادخار إما منخفضة أو سالبة مما ولد فجوة في الموارد المحلية وكانت سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء الأعوام (2007، 2008، 2009)، فكانت موجبة نتيجة ما شهدته هذه الأعوام من ارتفاع كبير في صافي التحويلات الجارية من الخارج، والجزء الأكبر منها هو على شكل مساعدات من الدول المانحة، وهو ما انعكس في وجود وفرة في الادخار الإجمالي مقارنة بالاستثمار، وخلاصة القول إن فجوة الموارد المحلية تقود الدولة إلى الاستعانة بمصادر التمويل غير الحقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما ومن هنا ينشأ الدين الخارجي*.

رابعًا: أسباب وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني

يرجع وجود فجوة الموارد المحلية في الاقتصاد الفلسطيني إلى العديد من الأسباب والعوامل، أهمها تشوه البنية الاقتصادية والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال قيام "إسرائيل" باحتلال الأرض ومصادرتها وحرمانه للمواطن الفلسطيني من أرضه واستغلاله لها ومنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى سياسة الحصار والإغلاق وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتآكل القاعدة الإنتاجية التي كان الاحتلال سببًا فيها أيضًا، وكذلك انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الميل للاستهلاك، وضعف المؤسسات المصرفية وعدم ثقة المواطن الفلسطيني فيها، وارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي أدت إلى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وزادت من تبعيته وعدم قدرته على النمو والانتعاش، وكان واضحًا وراء تراجع وانخفاض معدلات الادخار والتي كانت سالبة في بعض سنوات الدراسة الأمر الذي جعلها عاجزة عن تغطية الاستثمارات الكلية وبالتالي ولدت فجوة في الموارد المحلية وكانت متزايدة سنة بعد أخرى (حلس، 2013).

* يقصد بمصادر التمويل غير الحقيقية، لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الحكومية والأفراد داخليًا، والاقتراض من الخارج سواء كان من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو الاقتراض من المصارف في الخارج.

خامسًا: تأثير فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلّي الفلسطيني – تحليل قياسي

اعتمد الباحثون على منهج التحليل القياسي كونه المنهج المناسب للدراسة، وذلك لقياس على أثر فجوة الموارد المحلية على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية، وذلك وفقًا لما يلي:

1. تحديد متغيرات الدراسة:

تمثلت متغيرات الدراسة في الناتج المحلي الإجمالي "GDP" متغيرًا تابعًا، وكلًا من (فجوة الموارد المحلية "GAP"، الاستهلاك"C"، التكوين الرأسمالي الإجمالي "I"، صافي التحويلات الجارية من الخارج "NET"، صافي تعويضات العاملين من الخارج "NCT"، وصافي التجارة الخارجية "NX") متغيرات مستقلة، وكانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية سنوية بدأت من عام 1994 وحتى عام 2018م، بواقع (25) مشاهدة.

2. تقدير نموذج الدراسة:

من خلال مخرجات برنامج (STATA) توصّل الباحث إلى تقدير معادلة النّموذج المتحرّك بين المتغيّرات المستقلّة (GAP – C – I – NET – NCT – NX) والمتغيّر التّابع (GDP)، والّتي جاءت على النّحو التّالي:

Log GDP = -2.276 + 0.000032 GAP + 1.125 Log C + 0.144 Log I + 0.138 .Log NET - 0.0000347 NCT + 0.00004 NX

وقد أشارت نتائج تقدير النموذج إلى أنّ قيمة معامل فجوة الموارد المحلية تساوي (+0.000032) وهي ذات إشارة موجبة، ما يعني وجود علاقة طرديّة بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي، أي كلّما زادت فجوة الموارد المحلية زاد الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.

كما أشارت النتائج أيضاً إلى أنّ جميع معاملات متغيرات النموذج المستقلة كانت موجبة، باستثناء متغير صافي تعويضات العاملين من الخارج، وهذه النّتائج تساند النّظريّة الاقتصاديّة، وتدعم قدرة المتغيرات المفسرة (المستقلة) التي شملها النموذج على تفسير التغير في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

3. نتائج التحليل القياسي

استخدم الباحثون اختبار "معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، في حين ثبت وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى دلالة 10% في المدى القصير، وتبين أن هذه العلاقة طردية في الأجلين القصير والطويل، وبناءً عليه تم قبول فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة انسجمت مع واقع تطور فجوة الموارد السالبة في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.
- أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية بين كلا من (الاستهلاك النهائي، الاستثمار الإجمالي، صافي التجارة الخارجية،) والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10% في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي قبول فرضية الدراسة الفرعية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (الاستهلاك النهائي، الاستثمار الإجمالي، صافي التجارة الخارجية) والناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين صافي تعويضات العاملين من الخارج والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5%، في حين ثبت وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى دلالة 10% في المدى القصير، وبناءً عليه نقبل الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي تعويضات العاملين من الخارج والناتج المحلي الإجمالي. وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- في حين أوضحت النتائج عدم وجود علاقة تكاملية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التحويلات الجارية من الخارج والناتج المحلي الإجمالي.

جدول (2): نتائج اختبار معامل بيرسون للارتباط

Variables	الناتج المحلي الإجمالي GDP	فجوة الموارد المحلية GAP	الاستهلاك النهائي C	الاستثمار الإجمالي I	صافي التحويلات الجارية من الخارج NET	صافي تعويضات العاملين من الخارج NCT	صافي التجارة الخارجية NX
GDP Pearson's R	1.000						
GAP Pearson's R Sig.	-0.251 0.2262	1.000					
C Pearson's R Sig.	0.993 0.000	-0.215 0.3022	1.000				
I Pearson's R Sig.	0.823 0.000	-0.459 0.0209	0.765 0.000	1.000			
NET Pearson's R Sig.	0.754 0.000	-0.270 0.1918	0.690 0.0001	0.973 0.000	1.000		
NCT Pearson's R Sig.	0.265 0.000	0.784 0.000	0.332 0.1045	-0.120 0.5676	-0.064 0.7607	1.000	
NX Pearson's R Sig.	-0.936 0.000	0.253 0.2220	-0.944 0.000	-0.813 0.000	-0.731 0.000	-0.305 0.1381	1.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المصدر: إعداد الباحثون بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (STATA).

وتعبر صافي التحويلات الجارية من الخارج عن حجم المساعدات بدون مقابل، وتساهم في جبر العجوزات الدائمة في الموازنة العامة والحساب الجاري. وهي غالباً تؤثر إيجابا على تطورات الحسابات القومية بصفة عامة. لذلك تستدعي النتائج القياسية للدراسة والتي توصلت الى عدم وجود علاقة بين التحويلات والناتج، النظر في حجم هذه التحويلات وتطورها وعلاقتها بالمتغيرات المستقلة الأخرى. حيث اكدت هذه البيانات أن فجوة الموارد خرجت عن مستوياتها السالبة الى الموجبة فقط عندما زادت التحويلات الجارية زيادة كبيرة خلال الفترة (2007– 2009) لا تتناسب مع تطورها السنوي المعتاد، إذ اقتربت عام 2008 من مليارين من الدولارات الامريكية، وهو مستوى مرتفع لم

تبلغه قبل ذلك ولا بعده. وإذا أخذنا في الاعتبار كبر حجم المتغيرات الأخرى وتزايدها المستمر مثل الاستهلاك النهائي وصافي التجارة الخارجية وتعويضات العاملين، يتضح أن التحويلات تؤثر في الناتج المحلي عند زيادتها بنسبة كبيره تستحوذ على مجمل التأثيرات، ومن هنا تأثرت الفجوة إيجابا عند مثل هذه الزيادة ولكن لمدة ثلاث سنوات فقط من سلسلة تبلغ 24 عاماً، وعليه لم تحظَ التحويلات بدلالة مؤثرة نتيجة هذه المؤثرات المحيطة جميعها.

ما يجدر الإشارة إليه في ختام نتائج هذا التحليل أنّ العلاقة بين فجوة الموارد والناتج المحلي، بل والمتغيرات الاقتصادية الكلية عمومًا، تتبلور في ظل تشوهات هيكلية في كافة هذه المتغيرات، تُعزى غالباً الى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن إجراءات الاحتلال، وعدم توفر السيادة في الأراضي الفلسطينية. ومن هنا قد يكون من المستغرب وجود علاقة طردية بين فجوة الموارد والناتج المحلي في السياق الطبيعي، الا أن سبر أغوار العلاقة بين فجوة الموارد والمتغيرات المستقلة الأخرى وعلى رأسها الانفاق الاستهلاكي، قد يوفر مدخلا لتفسير هذه العلاقة. ولا ريب أن مستوى الادخار المنخفض والذي سيطر على معظم سنوات فترة الدراسة يشير بقوة الى زيادة واضحة ومستمرة للاستهلال النهائي، الذي يساهم بدوره في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشكل النسبة الأكبر في تكوين الناتج بين العناصر الأخرى مثل الاستثمار والانفاق الحكومي، بل إن مستويات الاستهلال النهائي تتجاوز نظيرتها للناتج المحلي في كل السنوات، فنسبة الأول للثاني تبلغ في المتوسط 115%، وغالباً ما يُعوض الفرق من خلال الدخل المتاح. وحين النظر، من جهة أخرى، في تطور عنصري الفجوة (الادخار والاستثمار) سنجد أن الزيادة في الاستثمار المُتوقع عن الادخار المُقدر في معظم سنوات الدراسة يؤدي الى زيادة في حجم الطلب الكلي، الامر الذي يؤثر ايجاباً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولا ننسى بأن الاستثمار يعتبر عنصراً رئيسيا من العناصر المكونة للناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه.

النتائج والتوصيات

1. النتائج

- أدى انخفاض معدلات الادخار المحلي بشكل واضح في معظم سنوات الدراسة على عكس معدلات الاستثمار الإجمالي الذي كان مرتفعًا في بعض الأحيان ومتذبذبة في أحيانٍ أخرى مقارنة مع الادخار، إلى قصور وعجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار، وبالتالي وجود

فجوة في الموارد المحلية في فلسطين بلغت في المتوسط (1291.7−) مليون دولار خلال الفترة (1994 – 2018).

- تعتبر فجوة الموارد المحلية في فلسطين من التشوهات الهيكلية ومظهر من مظاهر التبعية الاقتصادية، التي ساهم الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها من خلال إحكام سيطرته على الاقتصاد الفلسطيني ونهب ثرواته الاقتصادية، وتدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية، مما أدى إلى ضعف وانكشاف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تمويل فجوة الموارد المحلية ذاتيًا، وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتمويلها.
- إنّ استمرار سياسة الحصار الاقتصادي الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007، والذي تزامن مع حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تعرض الاقتصاد الفلسطيني لسلسلة من الأزمات المالية والسياسية أدت إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد في فلسطين نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومما أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي أسهمت هذه العوامل في انخفاض الادخار المحلي عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية نجم عنه فجوة الموارد المحلية وزيادة الحاجة للجوء إلى مصادر تمويل غير حقيقية سواء كانت داخلية أو خارجية أو كلتيهما.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين فجوة الموارد المحلية والناتج المحلي الإجمالي، وتنسجم هذه النتيجة مع واقع تطور فجوة الموارد السالبة في فلسطين، التي تأثرت بمعدلات الادخار المنخفضة خلال الفترة محل الدراسة.
- بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين كلٍ من الاستهلاك النهائي، والاستثمار الإجمالي، وصافي التجارة الخارجية، وصافي التحويلات الجارية من الخارج وبين الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النّتائج تتّفق مع النّظريّة الاقتصاديّة. بينما تبين أن العلاقة عكسية بين صافي تعويضات العاملين من الخارج والناتج المحلي الإجمالي.

2. التوصيات

- ضرورة تبني سياسات اقتصادية تكون موجهة نحو عناصر (مكونات) محددة بحيث تركز على تقييد الانفاق الاستهلاكي النهائي والواردات من ناحية، وتعمل على تحفيز العناصر (المكونات) التي تعزز القدرات والطاقات الإنتاجية مثل الاستثمارات والصادرات من ناحية أخرى.
- العمل على تحسين كفاءة توظيف الدخل من الخارج وخاصة تعويضات الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" التي تنفق على تمويل الاستيراد من "إسرائيل".
- ضرورة تبني استراتيجية لتمويل فجوة الموارد المحلية بالاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني تكون قادرة على معالجة فجوة الموارد المحلية من جهة، وتجنب الاقتصاد الفلسطيني من احتمالية نشوء أية تشوهات أو اختناقات مرافقة لعملية التنمية في المستقبل من جهة أخرى.
- ضرورة زيادة الحصة النسبية لمصادر التمويل الداخلي والتقليل التدريجي للاعتماد على المعونات الخارجية لتمويل النفقات التطويرية والتخلص النهائي من اعتماد الموازنة الجارية على المنح.
- تحسين كفاءة تخصيص (توظيف) المساعدات والمنح الخارجية، وزيادة فاعليتها بحيث تؤدي إلى زيادة فرص العمل المنتج وزيادة الإنتاج الحقيقي، بدلاً من أن تعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى اتساع فجوة الموارد المحلية.

المراجع والمصادر:

- **الكتب العربية**

- دراز، حامد عبد المجيد (1987)، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- رمزي زكي (1985)، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.
- محمد، محمد عبد العزيز (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- يونس، عدنان حسين (2011)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

- **رسائل الدكتوراه والماجستير**

- أبو قشوة، محمد عبد الغفار (1985)، دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، دراسة خاصة عن مصر، رسالة ماجستير، (مصر، جامعة الزقازيق – القاهرة).
- آدم، فتحي أحمد (2015)، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان (1990–2013)، أطروحة دكتوراه (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم).
- حلس، رائد (2013)، فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، (فلسطين، جامعة الأزهر – غزة).
- عمران، سليمان (2016)، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر (1990 – 2014)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

- **الأبحاث والدراسات المنشورة**

- أبو جامع، نسيم (2010)، الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44, هولندا.

- حلس، رائد (2017)، ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الاقتصادي على القطاع الزراعي الفلسطيني، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني – حشد، غزة، فلسطين.
- صبيح، ماجد (2011)، فجوة الادخار وسياسة الحد من تعاظمها في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2009–1994، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (23)، جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين.
- عثمان، سعد محمد وآخرون (2001)، آلية عمل نموذج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 37، تشرين الثاني، عام 2001.

- **التقارير الرسمية وغير الرسمية**

- البنك الدولي (آب / 2002)، أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- البنك الدولي (حزيران /2002)، خلاصة التقييم التقديري لخمسة عشر شهرًا من الانتفاضة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2008,2007)، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 – 2018 رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2011)، التقرير السنوي 2010، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2019)، التقرير السنوي 2018، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2019)، التقرير السنوي 2018، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.

- صندوق النقد العربي (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (2001)، المراقب الاقتصادي: عدد خاص 1994–2000، رام الله، فلسطين.

- **المراجع الأجنبية**

- Anhulaila M. Palampanga, Bakri Hasanuddin, "The domestic resource gap and current transaction deficit in Indonesia in 2010-2014", Journal Investment Management and Financial Innovations, Volume 14, Issue 1, 2017.
- Cairncross K, Factors in Economic Development, George Allen &Unwin, LTP, London. 1962.
- Esmat Josser and others. The effects of saving-investment gap on Economic growth in developing countries: A clustering and panel data analysis, Theoretical and Applied Economics, Volume (23), No. (2), 2016.
- Wall, A. P., Growth and Development, Third Edition, Macmillan, London,1983.

الملاحق

ملحق رقم (1): فجوة الموارد المحلية في فلسطين للفترة (1994 - 2018) بالأسعار الثابتة

(مليون $)

السنة	الادخار (S)	الاستثمار (I)	فجوة الموارد المحلية (GAP)	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة فجوة الموارد المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1994	678.2	1800.3	-1122.0	5057.7	-22.2
1995	538.7	1808.7	-1270.1	5417.7	-23.4
1996	547.1	1817.5	-1270.5	5483.5	-23.2
1997	592.1	2050.5	-1458.4	6287.8	-23.2
1998	1055.5	2353.2	-1297.6	7189.1	-18.0
1999	1232.5	3239.1	-2006.6	7784.4	-25.8
2000	876.7	2268.0	-1391.3	7118.4	-19.5
2001	712.1	1790.1	-1078.0	6455.6	-16.7
2002	858.7	1516.6	-657.9	5649.4	-11.6
2003	63.8	1930.7	-1867.0	6441.2	-29.0
2004	-265.1	1811.2	-2076.3	7853.4	-26.4
2005	231.8	1932.0	-1700.2	8740.1	-19.5
2006	642.6	1815.2	-1172.6	8653.0	-13.6
2007	2033.2	1402.1	631.1	8980.8	7.0
2008	3863.1	1908.8	1954.3	9648.0	20.3
2009	2247.2	2225.9	21.3	10477.1	0.2
2010	1127.7	2144.4	-1016.7	11082.4	-9.2
2011	161.4	2182.1	-2020.7	12146.4	-16.6
2012	523.5	2790.4	-2266.9	12886.9	-17.6
2013	1409.4	3193.5	-1784.1	13492.4	-13.2
2014	1260.1	3084.4	-1824.3	13471.1	-13.5
2015	1591.4	3505.4	-1914.0	13972.4	-13.7
2016	1364.3	3873.8	-2509.5	15211.0	-16.5
2017	2512.2	4166.9	-1654.7	15426.9	-10.7
2018	2719.6	4260.3	-1540.7	15616.2	-9.9

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، إحصاءات الحسابات القومية 1994 - 2018 رام الله، فلسطين.
- سنة الأساس 2015.

ملحق رقم (2): بيانات النموذج القياسي بالمليون دولار

year	I	GAP	C	NX	GDP	NET	NCT
1994	1800.3	1122.04-	6008.2	2827.7-	5057.7	629.73	765.24
1995	1808.7	1270.06-	6512.0	2966.5-	5417.7	734.09	647.83
1996	1817.5	1270.49-	6595.9	2926.8-	5483.5	678.88	725.07
1997	2050.5	1458.43-	7440.0	3202.0-	6287.8	888.02	622.35
1998	2353.2	1297.64-	8221.5	3410.2-	7189.1	1415.90	589.85
1999	3239.1	2006.61-	8796.3	4323.5-	7784.4	1509.18	636.72
2000	2268.0	1391.27-	8328.7	3573.8-	7118.4	923.37	1055.93
2001	1790.1	1077.99-	8028.8	3474.0-	6455.6	447.98	1552.53
2002	1516.6	657.936-	7189.8	3072.3-	5649.4	360.98	1860.53
2003	1930.7	1866.99-	8037.4	3543.1-	6441.2	440.04	1118.47
2004	1811.2	2076.3-	9816.0	4026.6-	7853.4	470.10	1184.60
2005	1932.0	1700.2-	10990.2	4458.9-	8740.1	539.00	1798.50
2006	1815.2	1172.6-	10770.5	4217.8-	8653.0	619.20	1955.50
2007	1402.1	631.1	11241.6	4029.3-	8980.8	705.80	3355.80
2008	1908.8	1954.3	11697.7	4148.7-	9648.0	908.90	4763.70
2009	2225.9	21.3	12487.9	4597.8-	10477.1	936.90	3236.00
2010	2144.4	1016.7-	12847.6	4153.8-	11082.4	761.60	2108.30
2011	2182.1	2020.7-	13988.2	4151.3-	12146.4	893.80	1095.60
2012	2790.4	2266.9-	15117.4	5029.8-	12886.9	983.00	1735.80
2013	3193.5	1784.1-	14861.3	4543.5-	13492.4	1243.30	1515.40
2014	3084.4	1824.3-	15212.1	4609.8-	13471.1	1413.60	1555.90
2015	3505.4	1914-	15842.8	5401.2-	13972.4	1663.00	1749.40
2016	3873.8	2509.5-	17153.7	5588.0-	15211.0	1691.60	1613.30
2017	4166.9	1654.7-	16513.9	5385.9-	15426.9	1905.60	1694.80
2018	4260.3	1540.7-	16889.0	5678.1-	15616.2	2384.30	1487.10